

الاعتصام

مخالفة القضاء لحكم القرآن بالجلد .

والخامس : قول من قال فيما جاء في الحديث : [أن رجلا قال : يا رسول الله نشدتك الله ! إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله فقال خصمه - وكان أفقه منه - : صدق أقض بيننا بكتاب الله وائذن لي في أن أتكلم] ثم أتى بالحديث فقال رسول الله ﷺ : [والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم فرد عليك وعلى ابنك هذا جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأة هذا الرجم] إلى آخر الحديث هو مخالف لكتاب الله ﷻ لأنه قد قال : [لأقضين بينكما بكتاب الله ﷻ] حسبما سأله السائل ثم قضى بالرجم والتغريب وليس لهما ذكر في كتاب الله ﷻ .

الجواب : إن الذي أوجب الإشكال في المسألة اللفظ المشترك في كتاب الله ﷻ فكما يطلق على القرآن يطلق على ما كتب الله تعالى عنده مما هو حكمه وفرضه على العباد كان مسطورا في القرآن أو لا كما قال تعالى : { كتاب الله عليكم } أي حكم الله ﷻ فرضه وكل ما جاء في القرآن من قوله : { كتاب الله عليكم } فمعناه فرضه وحكم به ولا يلزم أن يوجد هذا الحكم في القرآن